

دراسة تحليلية لبعض الجوانب المالية والاقتصادية لمشروعات التوسع الزراعي الألفى في محافظة أسيوط

د . محمد مصطفى قراة

أ.د / صلاح على صالح فضل الله

باحث

أستاذ الاقتصاد الزراعي

معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

كلية الزراعة - جامعة أسيوط

مقدمة

تتجه الدولة في الآونة الأخيرة من خلال أجهزتها المختلفة نحو تعمير الصحارى والمناطق الصحراوية مستهدفة في ذلك توسيع الرقعة الأرضية المصرية المأهولة من حوالى ٤٪ من اجمالى المساحة الأرضية المصرية كما هو الوضع حاليا الى نحو ٢٥٪ من اجمالى المساحة حتى عام ٢٠١٧ وذلك بإنشاء مجتمعات عمرانية جديدة تخفف من حدة الكثافة الأرضية - السكانية العالية في الوقت الراهن ، بالإضافة الى استغلال الأراضى المستصلحة فى إنتاج سلع وحاصلات زراعية يمكن الاستفادة منها فى توسيع هيكل الصادرات المصرية من ناحية والاقبال من الواردات الزراعية بصفة عامة والغذائية منها خاصة من ناحية أخرى .

ولقد قامت الدولة من خلال أجهزتها المختلفة سواء العاملة فى مجال تعمير واستصلاح الأراضى والمتمثلة فى وزارة الزراعة ومعاهد البحوث الزراعية التابعة لها ، أو العاملة فى مجال الموارد المائية والمتمثلة فى وزارة الري والأشغال العامة ومعاهدها المتخصصة ، بإعداد استراتيجية قومية لاستصلاح واستزراع الأراضى فى مصر وفقا للحصر التصنيفى للأراضى ومصادر المياه العذبة والجوفية المتاحة حيث استهدفت هذه الاستراتيجية السعى نحو استصلاح واستزراع حوالى ٢,٤ مليون فدان حتى عام ٢٠١٧ ، يخص منطقة مصر العليا (أسيوط ، سوهاج ، قنا ، أسوان) نحو ٩٤٨ ألف فدان تمثل حوالى ٣٦٪ من اجمالى المساحات المستهدفة استصلاحها فى مصر حتى عام ٢٠١٧ (جنول رقم ١)

جدول رقم (١) المساحات المستهدفة استصلاحها حتى عام ٢٠١٧ بالآلاف فدان

المنطقة	الف فدان	%
سيناء	٤٤٥,٠	١٣,٢
الساحل الشمالي	١٤٨,٠	٤,٣
الدلتا	٨٦٦,٢	٢٥,٥
مصر الوسطى	١٤٨,٢	٤,٣
مصر العليا	٩٤٧,٩	٣٠,٧
أسيوط	١٦٣,١	
سوهاج	٥٨,٢	
قنا	٢١٩,٠٠	
أسوان	٥٠٧,٦	
توشكى وشرق العوينات	٧٥٠,٠	٢٢,٠
الاجمالي	٣٤٠٠,٠	١٠٠

المصدر :- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، استراتيجية التوسع الأفقى واستصلاح الأراضي حتى عام ٢٠١٧ ، القاهرة ١٩٧٧ .
مشكلة وأهداف الدراسة :-

تتمثل مشكلة الدراسة بصفة أساسية فيما لوحظ فى السنوات الأخيرة من أنه على الرغم من وجود جهود ملموسة لا يمكن إنكارها فى مجال استصلاح واستزراع الأراضي فى مصر (سواء من قبل الدولة بأجهزتها المختلفة أو من قبل الأفراد المستثمرين) ، إلا أن كثيراً من مشروعات الاستصلاح تشهد فى الوقت الراهن تعثراً فى تحقيق الأهداف المنشودة منها ، وربما يرجع السبب فى ذلك إلى طبيعة عملية الاستصلاح ذاتها ، أو إلى عدم معرفة القائمين بها بالقواعد والأصول العلمية الخاصة بالاستصلاح والاستزراع ، أو قد يرجع السبب فى ذلك إلى عدم التقدير السليم للموارد المالية والفنية اللازمة لعمليات الاستصلاح والاستزراع ، لذا فإن هذه الدراسة تستهدف أساساً محاولة إجراء تقييم مالى واقتصادى لمشروعات استصلاح واستزراع الأراضي فى إحدى محافظات مصر العليا وهى محافظة أسيوط وذلك باعتبار أن الظروف المناخية والطبوغرافية فى هذه المحافظة تشابة إلى حد كبير مع مثيلاتها فى المحافظات الأخرى (سوهاج ، قنا ، أسوان) ومن ثم فإن ما يمكن أن تتوصل إليه هذه الدراسة يمكن أن يكون صالحاً للاستفادة منها فى المحافظات الأخرى بجنوب مصر فى توسيع الرقعة الزراعية وتشجيع الأفراد على الاستثمار فى مجال استصلاح واستزراع الأراضي فى تلك المحافظات .

الأسلوب البحثي ومصادر البيانات :

اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب التحليل الوصفي والكمي للبيانات والمعلومات المنشورة والغير منشورة التي تم الحصول عليها من الجهات الحكومية وغير الحكومية التي لها أرباط بموضوع الدراسة ، حيث تم الاستعانة ببعض المعايير والمؤشرات وخاصة تلك التي تستخدم مفهوم أسعار الخصم للرجوع بقيم الإيرادات والتكاليف المستقبلية إلى قيمتها الحاضرة ، ومن أهم تلك المعايير التي تم استخدامها في هذه الدراسة كل من معيارى معدل العائد الداخلى (IRR) ، ومعدل دوران رأس المال .

نتائج الدراسة

أولا :- دور استصلاح الأراضي بمحافظات مصر العليا فى التنمية الاقتصادية

المصرية :-

تعد مشروعات استصلاح واستزراع الأراضي فى محافظات مصر الوجهة القبلية بصفة عامة ومصر العليا على وجه الخصوص وتشجيع الاستثمار فيهما هدفا قوميا يجب أن تسعى إليه الدولة فى الوقت الراهن بعد أهمال كبير طال لسنوات عده لم تأخذ فيها هذه المحافظات نصيبها العادل من الاستثمارات القومية بما يتناسب مع ما هو متاح فى هذه المحافظات من موارد طبيعية وبشرية مختلفة ، حيث تثير البيانات الواردة فى جدول رقم (٢) إلى الجهود التى بذلت فى مجال استصلاح واستزراع الأراضى فى مصر خلال الفترة (١٩٥٢- ١٩٩٧) ، حيث يلاحظ من بيانات الجدول ان محافظات الوجه البحرى والدلتا قد استحوذت على النصيب الأكبر من اجمالى المساحات المستصلحة خلال الفترة ، حيث بلغت .

جدول رقم (٢) المساحات المستصلحة فى مصر خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٧

المنطقة	الف فدان	%
الدلتا	١٨٨٧,٤٦	٧٤,١
مصر الوسطى	١٥٥,٠٢	٦,١
مصر العليا	١٥١,٦٩	٦,٠
الوادي الجديد	٨٤,٥١	٣,٣
سيناء	٢٦٧,٠٥	١٠,٥
الاجمالي	٢٥٤٥,٧٣	١٠٠

المصدر : - جمعت وحسبت من بيانات :-

(١) الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء . الكتاب الإحصائي السنوي (١٩٥٢-١٩٩٦) ،

القاهرة .

(٢) الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء . النشرة السنوية لاستصلاح الأراضي بجمهورية

مصر العربية ، أعداد مختلفة .

نسبة المساحات المستصلحة بها حوالي ٧٤,٢٪ من إجمالي المساحات المستصلحة على مستوى الجمهورية والبالغة نحو ٢,٥ مليون فدان خلال الفترة سالفة الذكر ، في حين بلغ نصيب محافظات مصر العليا حوالي ٥,٩٪ من إجمالي المساحات المستصلحة خلال الفترة سالفة الذكر ، الأمر الذي يعكس بجلاء عدم الاهتمام بمشروعات استصلاح الأراضي في محافظات مصر العليا على الرغم من توافر الموارد الأرضية الصالحة للزراعة في تلك المحافظات . وقد ترتب على هذا الإهمال سواء في إجمالي الاستثمارات القومية بصفة عامة أو في مجال استصلاح الأراضي على وجه الخصوص معاناة مثل هذه المحافظات من العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي لعل من أبرزها وأخطرها قلة فرص العمل المتاحة للسكان في تلك المحافظات وما ترتب عليه من اتجاه العديد منهم الى الهجرة سواء الداخلية الى عواصم المحافظات الحضرية كالقاهرة والاسكندرية وغيرها أو الخارجية الى بلدان النول العربية وخاصة النفطية منها ، كما ترتب على قلة فرص العمل بهذه المحافظات ارتفاع نسبة البطالة بين شبابها بالمقارنة بغيرهم في المحافظات الأخرى مما دفع بالكثير منهم الى الانحراف والتطرف الديني والسياسي .

جدول رقم (٣) توزيع أعداد البطالة من الخريجين في بعض محافظات مصر العليا عام ١٩٩٣ .

المحافظة	مؤهل جامعي	مؤهل فوق متوسط	مؤهل متوسط	الاجمالي	نسبة فانض الخريجين الى قوة العمل
أسيوط	٧٩٢١	٦٦٠٩	٦٧٠٩٨	٨١٦٢٨	١٠,٨
سوهاج	٦٢٧٠	٥٢٥٢	٤٨١٥٤	٥٩٦٧٦	٧,٣
قنا	٥٥٤٥	٤٤٨٠	٥٣٤٤٥	٦٣٤٧٠	٨,٢

المصدر : معهد التخطيط القومي ، تقرير التنمية البشرية ، القاهرة ، ١٩٩٤

ومن ثم فانه من هذا المنظور فان لمشروعات استصلاح واستزراع الأراضي في محافظات الوجه القبلي أبعادا اقتصادية أبعادا اجتماعية وسياسية يجب على النولة أن تشجعها وتعمل على ازالة العوائق التي يمكن أن تصادفها حتى يمكنها أن توفر فرص عمل تساعد من حدة البطالة

في تلك المحافظات ، علاوة على أن هذه المشروعات سوف تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بالدولة من خلال استغلالها في إنتاج العديد من الحاصلات الزراعية التي سوف تحتاجها الدولة في خططها المستقبلية نحو زيادة وتنويع الصادرات المصرية من السلع الزراعية (المطابقة للمواصفات العالمية من حيث خلوها من المبيدات والأسمدة الكيماوية وغيرها) من ناحية والاقبال من الاعتماد على الخارج في توفير السلع الغذائية الاستراتيجية (كالقمح والذرة والزيوت النباتية وغيرها) من ناحية أخرى خصوصا في ظل المتغيرات الدولية الراهنة التي ترتبت على قيام منظمة التجارة العالمية وقرب انتهاء الفترة الانتقالية التي حددتها الاتفاقية للدول النامية ومنها مصر (عام ٢٠٠٥) .

ثانيا : التحليل المالي والاقتصادي لمشروعات استصلاح الأراضي بمحافظة أسيوط

في محاولة للتعرف على عائد الاستثمار في مشروعات استصلاح الأراضي في محافظات مصر العليا - تم اختيار محافظة أسيوط باعتبارها إحدى محافظات مصر العليا التي تماثل الى حد كبير في الظروف المناخية والأرضية في بقية محافظات مصر العليا ، حيث تم اعداد جداول التدفقات النقدية الخاصة بالتحليل لمساحة قدرها ١٠٠٠ فدان وفقا لبديلي مصدر المياه في المنطقة موضع الدراسة (الري السطحي المطور ، الري الحديث بالرش والتنقيط) حيث تبلغ التكاليف الاستثمارية اللازمة لاستصلاح واستزراع الفدان الواحد في المنطقة موضع الدراسة نحو ٧,٣ ألف جنيه منها حوالي ١,٣ ألف جنيه عبارة عن ثمن الأرض والباقي عبارة عن تكاليف الاستصلاح الداخلي (والذي يتضمن تكلفة اقامة شبكة المواسير الرئيسية للري ومحطات الضغط وشبكات الصرف المختلفة والطرق اللازمة (كما هو وارد بالجدول رقم ٤) وذلك بمتوسط بلغ نحو ١٦٧ جنيه للفدان ، بالإضافة الى التكلفة الانشائية للحدائق المزمع إنشاعها ، ومن ثم فإن إجمالي التكاليف الاستثمارية اللازمة لاستصلاح واستزراع ال ١٠٠٠ فدان تقدر بنحو ٧,٣ مليون جنيه موزعة على الخمس سنوات الأولى من تنفيذ المشروع .

جدول رقم (٤) تكاليف الاستصلاح الداخلي للفدان الواحد وفقا لطبيعة الري المتاحة بالجنيه .

ري حديث		ري سطحي مطور	بنود التكاليف
بارش	بالتنقيط		شبكة الري الرئيسية
١٥٠٠	١٥٠٠	٧٥٠	النظام الحقل
٢٥٠٠	١٥٠٠	١٢٥٠	محطات الضغط
٥٠٠	٧٥٠	٧٥٠	ترع وأعمال صناعية داخلية
٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	شبكة الصرف
		١٥٠٠	تسوية وطرق داخلية
٢٥٠	٧٥٠	٧٥٠	الإجمالي
٥٥٠٠	٤٧٥٠	٥٢٥٠	

جدول رقم (٥) خريطة استرشادية لاستزراع الأراضي الصحراوية في محافظة أسوط على أساس زراعة ٢٠% من المساحة أشجار وحاصلاتها لأكبوه

المنتج		المنوع		النسبة المئوية للمنتج (%)		النسبة المئوية للمنتج (%)	
المنتج	المنوع	%٢٠	%٢٠	%٢٠	%٢٠	%٢٠	%٢٠
١	شتوي صيفي	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل
٢	شتوي	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل
	صيفي	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل
٣	شتوي	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل
	صيفي	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل
٤	شتوي	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل
	صيفي	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل
٥	شتوي	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل
	صيفي	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل
٦	شتوي	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل
	صيفي	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل
٧	شتوي	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل
	صيفي	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل
٨	شتوي	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل
	صيفي	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل
٩	شتوي	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل
	صيفي	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل
١٠	شتوي	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل
	صيفي	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل	بصل

جدول رقم (٦) خريطة استرشادية لاستقرار الأراضي الصحراوية في محافظة أسبوط على أساس زراعة ٤٠% من المساحة أشجار و محاصيل دائمة

النسبة المئوية المتوقعة المتواجدة			النسبة المئوية المتوقعة المتواجدة		الموسم	التمثيل
%١٠	%٢٠	%٣٠	%٤٠	%٥٠		
قمح نول سوداني	عدس بصل	برسيم مستديم نول بلدي	برسيم مستديم و / او قرمس	بتم تخصيصها للزراعة أشجار	شتوي صيفي	١
بصل و عباد شمس نول بلدي علف	بنوليات دره قمح برسيم عباد شمس و خضبر	بصل برسيم مستديم نول صديا و خضبر قمح بصل	نول بلدي	المكاهة المستديمة (زيتون)	صيفي شتوي صيفي شتوي صيفي	٢
قمح نول و بصل طوبى و عطري خضبر	نول بلدي عباد شمس نول بلدي قطن	طوبى و عطري خضبر	طوبى و عطري خضبر	برتقال بلدي	شتوي صيفي	٥
بنوليات قطن	برسيم	نول بلدي قطن	قمح دره	يوسفى، رمان، ليمون)	شتوي صيفي شتوي صيفي	٦
قطن قمح و طوبى و عطري دره و خضبر	بنوليات قطن	بنوليات قطن	نول بلدي برسيم دره و خضبر		صيفي شتوي صيفي	٨
خضبر و بنوليات قطن و خضبر خضبر	برسيم و قمح دره	برسيم و قمح دره	بنوليات قطن برسيم و قمح دره		شتوي صيفي شتوي صيفي	٩
دره خضبر	طوبى و عطري قطن	طوبى و عطري قطن	برسيم و قمح علف		شتوي صيفي	١٠

جدول رقم (٧) التحليل المالي لاستصلاح واستزراع آلك لادن في محافظة أسبوط على أساس زراعة ٢٠% من المساحة أشجار ومحصول للكهية

المرتبات	٥٥) استزراع آلك لادن مع زراعة ٢٠% المساحة أشجار ومحصول للكهية					٥٥) جدول مع زراعة ٢٠% المساحة أشجار ومحصول للكهية				
	مليون جنيه	%٨	%١٠	%١٢	%١٥	مليون جنيه	%٨	%١٠	%١٢	%١٥
١	(٢,١٦)	(٢,١٦)	(٢,٩٠)	(٢,٨٥)	(٢,٧٨)	(٢,١٢)	(٢,٨٩)	(٢,٨٤)	(٢,٧٨)	(٢,٧١)
٢	(٢,٨٩)	(٢,٧٦)	(٢,٧٢)	(٢,٧١)	(٢,٧٦)	(١,٢٦)	(١,٠٨)	(١,٠٤)	(١,٠١)	(١,٠٦)
٣	(٢,١٢)	(٢,٥٠)	(٢,٤٨)	(٢,٤٥)	(٢,٤٢)	(١,١٠)	(١,٠٧)	(١,٠٤)	(١,٠٤)	(١,٠٦)
٤	(٢,٥٠)	(٢,٥٢)	(٢,٥٢)	(٢,٥٢)	(٢,٥٢)	(١,١١)	(١,٠٨)	(١,٠٧)	(١,٠٧)	(١,٠٧)
٥	(٢,٤٤)	(٢,٢٠)	(٢,٢٨)	(٢,٢٥)	(٢,٢٢)	(١,٠٥)	(١,٠٢)	(١,٠٢)	(١,٠٢)	(١,٠٢)
٦	(١,٦٧)	(١,٠٢)	(١,١٢)	(١,٠٨)	(١,٠٧)	(١,١٢)	(١,٠٢)	(١,٠٢)	(١,٠٢)	(١,٠٢)
٧	(١,٨٥)	(١,٠٨)	(١,١٥)	(١,١٤)	(١,١١)	(١,١٧)	(١,٠٨)	(١,٠٨)	(١,٠٨)	(١,١١)
٨	(١,٧٦)	(١,٠٩)	(١,٠٨)	(١,٠٧)	(١,٠٥)	(١,١١)	(١,٠٦)	(١,٠٦)	(١,٠٦)	(١,٠٦)
٩	(١,٨١)	(١,٠٦)	(١,١٧)	(١,١٥)	(١,١٤)	(١,١٥)	(١,٠٨)	(١,٠٨)	(١,٠٨)	(١,٠٨)
١٠	(١,٧٥)	(١,٠١)	(١,٠٤)	(١,٠٤)	(١,٠٢)	(١,٠٤)	(١,٠٦)	(١,٠٦)	(١,٠٦)	(١,٠٦)
١١	(١,٥٤)	(١,١٦)	(١,٢٧)	(١,٢٠)	(١,٢٢)	(١,١٦)	(١,٠٦)	(١,٠٦)	(١,٠٦)	(١,٠٦)
١٢	(١,١٦)	(١,٤١)	(١,٢٧)	(١,٢٠)	(١,٢٢)	(١,١٦)	(١,٠٦)	(١,٠٦)	(١,٠٦)	(١,٠٦)
١٣	(١,٩٠)	(١,٠٧)	(١,٥٥)	(١,٤٤)	(١,٤١)	(١,١٠)	(١,٠٧)	(١,٠٧)	(١,٠٧)	(١,٠٧)
١٤	(١,١٥)	(١,٥١)	(١,٤٤)	(١,٤٤)	(١,٤٢)	(١,١٥)	(١,٠٦)	(١,٠٦)	(١,٠٦)	(١,٠٦)
١٥	(١,٧٥)	(١,٥٤)	(١,٤١)	(١,٤١)	(١,٤١)	(١,١٠)	(١,٠٦)	(١,٠٦)	(١,٠٦)	(١,٠٦)
١٦	(١,٩١)	(١,٥١)	(١,٤١)	(١,٤١)	(١,٤٠)	(١,٩١)	(١,٠٦)	(١,٠٦)	(١,٠٦)	(١,٠٦)
١٧	(١,٨٨)	(١,٥١)	(١,٢٧)	(١,٢٧)	(١,١٧)	(١,٨٨)	(١,٠٦)	(١,٠٦)	(١,٠٦)	(١,٠٦)
١٨	(١,٨٠)	(١,٤٥)	(١,٢٢)	(١,٢٢)	(١,١٥)	(١,٨٠)	(١,٠٦)	(١,٠٦)	(١,٠٦)	(١,٠٦)
١٩	(١,٩٤)	(١,٤٥)	(١,٢٢)	(١,٢٢)	(١,١٤)	(١,٩٤)	(١,٠٦)	(١,٠٦)	(١,٠٦)	(١,٠٦)
٢٠	(١,٦٧)	(١,٢٦)	(١,٢٥)	(١,١٧)	(١,١٠)	(١,٦٧)	(١,٠٦)	(١,٠٦)	(١,٠٦)	(١,٠٦)
إجمالي	٢٤,٢٧٧	١,٠٦١	٤,٢٥٢	٤,٢٨٣	٤,٢٢٢	٢٤,٢٧٧	١,٠٦١	٤,٢٥٢	٤,٢٨٣	٤,٢٢٢

المصدر: حسب من البيانات والمماركات المتكاملة بموضوع الدراسة والجدول رقم (٥,٤)

جدول رقم (٨) التطوير المالي لاستصلاح واستزراع ألف فدان في محافظة أسيوط على أساس زراعة ١٠٠% من المساحة لشجار وحاصلون لكفيه

من حديث مع زراعة ١٠٠% الشجار وحاصلون لكفيه					من الشجر مع زراعة ١٠٠% الشجار وحاصلون لكفيه				
مقابل التوزيع		النسبة المئوية المضافة للتوزيع على أساس الخصم			مقابل التوزيع		النسبة المئوية المضافة للتوزيع على أساس الخصم		
%١٥	%١٢	%١٠	%٨	مليون جنيه	%١٥	%١٢	%١٠	%٨	مليون جنيه
٢,١٣	٢,٧١	٢,٢٧	٢,٢٢	٢,٦٠	٢,١٤	٢,٢٢	٢,٢٨	٢,٢٥	٢,٦١
١,٠٩	١,١٥	١,١٩	١,٢٢	١,٤٤	١,١٠	١,١٦	١,٢٠	١,٢٥	١,٤٥
٠,٥٩	٠,٦٤	٠,٦٧	٠,٧١	٠,٨٩	٠,٦٢	٠,٦٦	٠,٧٠	٠,٧٤	٠,٩٤
٠,١١	٠,١٢	٠,١٣	٠,١٤	٠,١٩	٠,١٢	٠,١٣	٠,١٤	٠,١٥	٠,٢٠
٠,١١	٠,١٨	٠,٢٢	٠,٢٢	٠,٢٢	٠,١٥	٠,١٧	٠,١٩	٠,٢١	٠,٢٥
١,٦٥	١,٥٦	١,٥٠	١,٤٥	١,٥١	١,٦٥	١,٧٦	١,٨٥	١,٩٥	١,٥١
٢,١٢	١,٧٤	١,٨٤	١,٩١	١,٦٤	١,٦٥	١,٧٤	١,٨٤	١,٩١	١,٦٤
١,٦٦	١,٨٧	١,٩٥	١,١٠	٢,٠٢	١,٦٦	١,٨٢	١,٩٥	١,١٠	٢,٠٢
٠,٥٥	٠,٧٠	٠,٨٢	٠,٩٨	١,٩٥	١,٥٥	١,٧٠	١,٨٢	١,٩٨	١,٩٥
٠,٥٧	٠,٧٥	٠,٩٠	١,٠٨	٢,٢٢	٠,٥٧	٠,٧٥	٠,٩٠	١,٠٨	٢,٢٢
٠,٤٤	٠,٥٩	٠,٧٧	٠,٨٩	٢,٠٧	٠,٤٤	٠,٥٩	٠,٧٧	٠,٨٩	٢,٠٧
١,٢٠	١,٤١	١,٥١	١,٦٢	١,٥٩	١,٢٠	١,٤١	١,٥١	١,٦٢	١,٥٩
١,٢٤	١,٤٨	١,٦٠	١,٧٦	٢,٠٢	١,٢٤	١,٤٨	١,٦٠	١,٧٦	٢,٠٢
١,٢٩	١,٤١	١,٥٢	١,٦٩	٢,٢١	١,٢٩	١,٤١	١,٥٢	١,٦٩	٢,٠٢
٠,٧٦	٠,٢٨	١,٥٠	١,٦١	٢,٠٨	٠,٧٦	٠,٢٨	١,٥٠	١,٦١	٢,٠٢
٠,٧٧	٠,٢٢	١,٢٢	١,٥١	٢,١٢	٠,٧٧	٠,٢٢	١,٢٢	١,٥١	٢,٠٢
١,٢٠	١,٢١	١,٢٢	١,٥٨	٢,١٥	١,٢٠	١,٢١	١,٢٢	١,٥٨	٢,١٥
١,١٦	١,٢٧	١,٢٧	١,٥١	٢,٠٤	١,١٦	١,٢٧	١,٢٧	١,٥١	٢,٠٤
١,١٥	١,٢٤	١,٢٤	١,٤٩	٢,١١	١,١٥	١,٢٤	١,٢٤	١,٤٩	٢,١١
١,١٤	١,٢٢	١,٢٢	١,٤٨	٢,٢٥	١,١٤	١,٢٢	١,٢٢	١,٤٨	٢,٢٥
٢,٥٨١	٢,٥٩٢	٢,٥٧٨	٢,٦٠٧	٢,٦٠٥	٢,٥٧٨	٢,٥٩١	٢,٦١٩	٢,٦٥١	٢,٦١١

المصدر: حسب من البيانات والممارات المتماثلة بوضع الدراسة والجدول رقم (٦٤)

المصدر :- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، استراتجية التوسع الأفقى واستصلاح الأراضي حتى عام ٢٠١٧ ، مرجع سبق ذكره .

أما التكاليف التشغيلية للمشروع فقد تضمنت تكاليف التركيبات المحصولية المقترحة باستخدام الأسعار السائدة حاليا من ناحية والاعتبارات الفنية الخاصة بتكلفة المحصول فى الأراضى الصحراوية من ناحية أخرى . حيث تم اعداد تراكيب محصولية مختلفة للمحاصيل التى تصلح فى هذه المنطقة روعى فيها اختيار المحاصيل التى تتناسب مع الظروف المناخية والطبوغرافية للمنطقة بناما على التجارب الزراعية التى أجريت فى المنطقة موضع الدراسة سواء من قسم الأراضى بجامعة أسيوط أو مراكز البحوث الزراعية من ناحية والأهداف الاقتصادية للدولة (تحقيق الاكتفاء الذاتى وتقليل الواردات ، زيادة الصادرات) من ناحية أخرى ، حيث روعى أن يتضمن التركيب المحصولى المقترح زراعة محاصيل القمح والبقول البلدى والعدس والبصل والبرسيم والترمس كمحاصيل شتوية ، والبقول السودانى وعباد الشمس وبقول الصويا والسمسم والقطن والذرة (الشامية والرفيعة) كمحاصيل صيفية بالإضافة الى محاصيل الخضر الشتوية والصيفية المختلفة التى توجد فى المنطقة وكذلك النباتات الطبية والعطرية التى تتميز بها المنطقة ، وقد تم عمل تراكيب محصولية مختلفة وفقا لبديلين رئيسيين بالبديل الأول ويقوم على أساس تخصيص ٢٠٪ من المساحة لزراعة أشجار الفاكهة ، ٨٠٪ من المساحة تخصص لزراعة محاصيل الحبوب والبقول والأعلاف والمحاصيل الزيتية علاوة على محاصيل الخضر والنباتات الطبية والعطرية . أما البديل الثانى ويقوم على أساس تخصيص ٤٠٪ من المساحة لأشجار الفاكهة ، ٦٠٪ من المساحة للمحاصيل الحقلية والخضرية والطبية العطرية

ووفقا للفروض البحثية سالفة الذكر ، تم اعداد جداول التدفقات النقدية الصافية للمشروع طيلة عمره الانتاجى (٢٠ عاما) . كما هو وارد بالجداول أرقام (٦.٥) حيث تبين من النتائج المتحصلة أن معدل العائد الداخلى للبديل الأول قد تراوح ما بين ١١,٤١٪ - ١٣,٨٧٪ ، فى حين تراوح معدل العائد الداخلى للبديل الثانى ما بين ١١,٥٥٪ - ١٤,٢٣٪ ، وهو أعلى من نفقة الفرصة البديلة فى المجتمع (سعر الفائدة السائد وقت الدراسة والمقدر بنحو ١٠٪) الأمر الذى يعكس أن الاستثمار فى مجال استصلاح الأراضى فى منطقة أسيوط ومن ثم فى محافظات مصر العليا يعد مجديا من الناحية المالية ، وأن أى مستثمر فى مجال استصلاح واستزراع الأراضى فى محافظات مصر العليا سوف يسترد أمواله المستثمرة من خلال الإيرادات المتحصلة من استزراع الأراضى بعد حوالى ٨ سنوات من بدء تنفيذ المشروع اذا ما سادت الأسعار الحالية للموارد والأنتجة على ماهية عليه وقت اجراء الدراسة ، فاذا أضفنا الى ذلك المشروعات الأخرى التى يمكن اقامتها فى مناطق الاستصلاح كمشروعات الانتاج الحيوانى (التسمين ونتاج اللبن) للاستفادة من الأعلاف الناتجة من المشروع ،

علوة على إمكان إقامة مشروعات وصناعات كثيرة تعتمد على نواتج المشروع كمادة خام لمشروعات تعبئة وتصنيع الخضر والفاكهة أو تعبئة واستخلاص الزيوت والنباتات الطبية والعطرية ، لاتصح لنا أن مشروعات استصلاح واستزراع الأراضى فى المناطق الأخرى يمكن أن تعويدفائدة كبيرة على الاقتصاد القومى المصرى من حيث أنها سوف توفر حاصلات زراعية استراتيجية نظيفة خالية من المبيدات والمواد الكيماوية يمكن تصديرها للخارج أو بيعها للسوق المحلى (حماية المستهلك) ، علوة على أنها سوف توفر فرص عمل أكثر لشباب الخريجين بالمنطقة ، فإذا ما أضفنا الى ذلك الأبعاد الاجتماعية المرتبطة بإقامة مجتمعات عمرانية جديدة تخفف من حدة الضغط السكانى من ناحية وتحد من هجرة أبناء الاقليم الى خارجه من ناحية أخرى ، لامكننا القول بأن لمشروعات استصلاح واستزراع الأراضى جدوى اقتصادية كبيرة لايمكن انكارها علوة على جنواها المالية .

غير أنه يجدر الاشارة الى أنه على الرغم من أهمية وجدوى الاستثمار فى مجال استصلاح واستزراع الأراضى فى محافظة أسيوط الا أن الاقبال على هذا المجال مازال ضعيفا ولايتناس مع طموحات الدولة ، حيث تشير الاحصاءات المتاحة الى أن ماتم استصلاحه فى محافظة أسيوط خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٨ بلغ نحو ٢,٢٥٣ ألف فدان تمثل حوالى ٢٪ من المستهدف استصلاحه من الأراضى فى المحافظة موضع الدراسة والبالغ نحو ١,١٦٣ ألف فدان ، الأمر الذى يبرز عزوف كثير من الأفراد على الدخول فى هذا المجال وذلك للمشاكل والصعوبات التى تواجههم حيث أبرزت الشواهد الى أن هناك العديد من المشاكل والصعوبات التى تواجه الأفراد الذين اتجهوا الى استصلاح واستزراع الأراضى فى محافظة أسيوط لعل أبرزها ما يلى :-

(١) أن معظم مشروعات الاستصلاح فى المنطقة مازالت عبارة عن جهود فردية ينقصها التنسيق والتكامل فيما بينها ، فضلا عن ضعف الامكانيات المادية لهؤلاء المستثمرين بالمقارنة باحتياجات عمليات الاستصلاح والاستزراع التى تحتاج الى أموال كثيرة خصوصا فى المراحل الأولى منها (تكاليف الاستصلاح الداخلى) الأمر الذى أثر بلاشك على قدرة هؤلاء الأفراد على الاستمرار فى هذا المجال .

(٢) المعاناة الشديدة المرتبطة بالحصول على الموافقات الأولية على الاستثمار فى مجال الاستصلاح واثبات الملكية لتلك الأراضى ، وتعدد الجهات المسئولة عنها (وزارة الزراعة ، الادارات المحلية ، وزارة الرى ، وزارة الثقافة) بالرغم من الاتجاه الحكومى الراهن نحو تخفيف هذه الاجراءات .

(٣) المشاكل المرتبطة بتسويق المنتجات الزراعية لتلك المشروعات وعدم توافر منافذ كافية تساعد على تصريف هذه المنتجات مما اضطر كثير من المستثمرين الى التخص من منتجاتهم الزراعية بأسعار لاتتناسب مع تكاليف انتاجها .

(٤) المشاكل التمويلية التى يعانى منها راغبى الاستصلاح سواء فى حجم القروض المنوحة

وفترة أجل تلك القروض أو فى الضمانات التى تتطلبها البنوك ، حيث يلاحظ أن معظم القروض التى تصرف لراغبى الاستصلاح لا يتناسب فترة سدادها مع طول الفترة التى تتطلبها عمليات الاستصلاح والاستزراع .

ومن ثم ، فإنه لكى تحقق مشروعات استصلاح واستزراع الأراضى سواء على مستوى محافظة أسيوط أو على المستوى الاقليمى (محافظة مصر العليا) أو على المستوى القومى الأهداف المنشودة منها ، فإنه يجب حل المشاكل والصعوبات التى تصادف المستثمرين فى هذا المجال ، وفى هذا الصدد فإن الدراسة تقدم مجموعة التوصيات التى يمكن معها زيادة المساحات المستصلحة وتشجيع الأفراد على الاستثمار فى هذا المجال الحيوى ، وتمثل هذه التوصيات فى الآتى :-

(١) ضرورة إعادة النظر فى السياسات المتبعة فى مجال استصلاح الأراضى على أساس أنها مشروعات ضخمة تتطلب تكاتف جميع الجهود وتحتاج الى حجم ضخم من التمويل والمعدات والتكنولوجيا الحديثة ، وليس على أساس أنها عمليات صغيرة متناثرة يقوم بها الأفراد . لذا فيجب على الدولة ضرورة توفير البنية الأساسية والاجتماعية لهذا المشروعات من ناحية وتشجيع قيام شركات كبيرة ذات امكانيات مالية عالية تتيج لها اقامة مجمعات زراعية - صناعية كبيرة فى هذه المناطق بحيث تضمن عمليات الانتاج والتسويق من ناحية أخرى .

(٢) يجب على الدولة تشجيع الأفراد وشركات القطاع الخاص الجادة على استثمار أموالهم ومخدراتهم فى استصلاح الأراضى الجديدة وفقا لضمانات وضوابط محددة تستهدف مصلحة هؤلاء المستثمرين من ناحية أخرى ، مع تذليل كافة العقبات الادارية التى تواجه هؤلاء المستثمرين وزيادة فاعلية دور الادارات المحلية فى هذا الشأن .

(٣) ضرورة العمل على تذليل العقبات المالية التى تواجه المستثمرين . وأن يقوم الجهاز المصرفى (سواء بنوك التنمية والائتمان الزراعى أو البنوك التجارية الأخرى) بتخصيص نسبة أكبر من القروض وخصوصا فى المراحل الأولى للاستصلاح التى تحتاج الى مبالغ كبيرة (يجب ألا تقل هذه القروض عن ٥٠% من التكاليف) ، مع إعادة النظر فى فترة السماح المنوحة فى هذا المجال بما يتناسب وطول الفترة التى تصل فيها الأراضى المستصلحة لمرحلة النضوج الاقتصادى .

(٤) ضرورة العمل على تشجيع قيام جمعيات تعاونية زراعية تضم المستثمرين فى هذه المناطق وذلك على أسس سليمة عن طريق وضع الضوابط اللازمة لضمان نجاح هذه التعاونيات فى تحقيق أهدافها من ناحية وتلافى السلبيات التى واجهتها التعاونيات الزراعية فى الأراضى القديمة فى السنوات الماضية من ناحية أخرى .

وفى اعتقادنا أنه بتنفيذ هذه السياسات سائلة الذكر وغيرها من السياسات الاقتصادية ، فإنه يمكن تشجيع الأفراد على دخول مجال استصلاح واستزراع الأراضى فى محافظة أسيوط وغيرها من المحافظات المشابهة مما يمكن أن يكون له أثر كبير فى زيادة الرقعة المنزرعة من ناحية واقامة

مجتمعات عمرانية من ناحية أخرى ، علاوة على تشجيع إقامة صناعات زراعية - صناعية مختلفة تساعد في توفير فرص عمل لشباب المنطقة .

الملخص

تعد مشروعات استصلاح واستزراع الأراضي في محافظات مصر العليا على وجه الخصوص من المشروعات التي تسعى الدولة الى تشجيعها في الوقت الراهن بعد اهمال كبير طال لسنوات عدة ، لذا فان هذه الدراسة تستهدف أساسا محاولة اجراء تقييم مالي واقتصادي لمشروعات استصلاح واستزراع الأراضي في احدى محافظات مصر العليا وهي محافظة أسيوط وذلك باعتبار أن الظروف المناخية والطبوغرافية في هذه المحافظة تتشابه الى حد كبير مع مثيلتها في المحافظات الأخرى (سوهاج ، قنا ، أسوان) ومن ثم فان مايمكن أن تتوصل اليه هذه الدراسة يمكن أن يكون صالحا للاستفادة منها في المحافظات الأخرى بجنوب مصر .

وقد توصلت الدراسة الى أن الاستثمار في مجال استصلاح الأراضي في منطقة أسيوط ومن ثم في محافظات مصر العليا يعد مجديا من الناحية المالية ، وأن أي مستثمر في مجال استصلاح واستزراع الأراضي في محافظات مصر العليا سوف يسترد أمواله المستثمرة من خلال الإيرادات المتحصلة من استزراع الأراضي بعد حوالي ٨ سنوات من بدء تنفيذ المشروع اذا ماسادت الأسعار الحالية للموارد والانتجة على ماهية عليه وقت اجراء الدراسة . كما أوضحت الدراسة أن مشروعات استصلاح واستزراع الأراضي في محافظة أسيوط يواجهها العديد من المشاكل والصعاب ، لذا فقد أوصت الدولة بمجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساعد في زيادة الرقعة الزراعية من ناحية واستغلال الموارد المتاحة أحسن استغلال من ناحية أخرى .

المراجع

- (١) أحمد أبو الفضل على ، اقتصاديات استصلاح واستزراع الأراضي في مصر ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة أسيوط ١٩٩٤ .
- (٢) سعد نصار ، حسن خضر (دكاترة) ، التوجهات المستقبلية للتنمية الزراعية في مصر في اطار المتغيرات المحلية الاقليمية والدولية ، المؤتمر الأول للتخطيط الاستراتيجي للتنمية والائتمان في مصر . القاهرة ١٩٩٧ .
- (٣) صلاح على صالح ، محمد مصطفى قراعة (دكاترة) ، المستقبل الاقتصادي لمحطة تعبئة الموالح بأسيوط في ظل سياسة الخصخصة ، المؤتمر العلمي الأول للعلوم الزراعية ، كلية الزراعة ، جامعة أسيوط ديسمبر ١٩٩٧ .
- (٤) صلاح على صالح (دكتور) ، الاطار العام لدراسات الجدوى وتقييم المشروعات ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة أسيوط ١٩٩٨ .
- (٥) محمود العضيبي ، عفاف زكي (دكاترة) ، دراسة اقتصادية للاستخدام الأمثل لأراضي

الاستصلاح فى ج.م.ع. ، نوة مستقبل الأراضى الجديدة ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، القاهرة ، يوليو ، ١٩٩٣ .

(٦) محمود محفوظ (دكتور) ، العوامل الحاكمة على التنمية المستدامة ، نوة الدراسات العليا والبحوث لخدمة التنمية فى جنوب الوادى ، جامعة أسيوط مارس ١٩٩٧ .

النشرات والتقارير

(١) الجهاز المركزى للتعبيئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، القاهرة ، أعداد مختلفة .

(٢) الجهاز المركزى للتعبيئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية لاستصلاح الأراضى بجمهورية مصر العربية ، أعداد مختلفة .

(٣) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، استراتيجية التوسع الأفقى واستصلاح الأراضى حتى عام ٢٠١٧ ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

(٤) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، التوصيات الفنية لزراعة وإنتاج محاصيل الخضر ، الإدارة المركزية لشئون الإرشاد الزراعى ، القاهرة ١٩٨٩ .

(٥) مديرية الزراعة بأسيوط ، سجلات قسم الاحصاء ، بيانات غير منشورة ، ١٩٩٩ .

ANALYTICAL STUDY FOR SOME FINANCIAL ASPECTS FOR LAND RECLAMATION IN ASSIUT GOVERNORATE

By

DR . SALAH A . SALeH DR . Mohmmed . M . Koraa

Summary

There is no doubt that the land reclamation and planting projects in Egypt in general and in the upper Egypt in particular have a vital role in the agricultural development . there fore the main objective of this study is to shed lights on some aspects which are related to the present situation of the land reclamation projects in the upper Egypt in general and in Assiut in particular Also, to undertake financial and economical evaluation of these projects and the most important problems which faced it in Assiut governorate in order to suggest some policies to increase the agriculture land area in the similar regions in the upper Egypt .

The study showed that t he financial feasibility for the land reclamation in Assiut governorate according to the internal rate ratio (IRR) which arranged between 11.14% - 14.23% . exceeds the current market rate .

The study revealed that there are more problems and obstacles confronting reclamation and planting of the new land in Assiut governorate , and therefore the study recommended some recommendation which could contribute to over com it .